

العدد الخامس

أيار (مايو) ١٩٥٤

السنة الثانية

No. 5 - Mai 1954

2ème Année

الآداب

مجلة شهرية تعنى بشؤون الفكر
تصدر عن دار العلم للملايين - بيروت

ص.ب. ١٠٨٥ - تلفون ٢٣
٠١

AL-ADAB REVUE MENSUELLE CULTURELLE
BEYROUTH - LIBAN B.P. 1085
Tél. 23-01

أصحاب الامتياز
سيد التبليكي - سهيل دريس - براج عثمان

المدير المسؤول: براج عثمان
رئيس التحرير: الكورنيل دريس

Directeur : BAHIJ OSMAN
Rédacteur en chef : SOUHEIL IDRIS

ما نتركها قبل ان نبلغ النتيجة . وما هذا إلا لأننا ننظر الى الموضوعات من مستويات متعددة تتجاوزنا فتدأخل احكامنا وتعدد ارتكازاتها . وليس أكثر ضياعاً من مجتمع يسمح لوجهات النظر المتعددة ان تنفذ الى حياته . فالحياة ملأى بالمفاهيم المتناقضة وما من فكرة نؤمن بها ، إلا وهناك فكرة معاكسة تعارضها . إن سلو كنا ، في هذه الحالة ، يفقد النقطة التي يمكن ان نقيسه وفقاً ، ولهذا لا يمكن ان نقيسه . وهو في هذا يشبه « السرعة » التي يستحيل ان نقيسها ما لم نملك نقطة

ثابتة في مكان ما ، فاذا لم يكن ثمة ثبات لم يمكن لنا قياس سرعة . وهذا الثبات المقفود في حياتنا يحرمنا من ان نتمسك بأي حكم ، فلكل قضية فيما يلوح لنا وجهان متعاكسان .

ومن هذا التقلقل الفكري العام تنشأ الظاهرة الكبرى التي تغلغل في حياتنا كلها . وهي الظاهرة التي نختار ان نسميها بالتجزئية ، ونقصد بها جنوحنا الى عزل الظواهر عن بعضها ودراستها مفصولة وكأننا نفترض ان حياتنا تتكون من مجموعة من المجالات المتضاربة التي اجتمعت مصادفة في خليط . فنحن قد اعتدنا ان نلتقط من كل مستوى من مستويات الفكر نقطة نسلط عليها الضوء وندرسها معزولة عن سائر النقاط ، بدلاً من ان ندرس مشاكلنا باعتبارها محصلة لختلف القوى ، نعمل على عزل هذه القوى عزلاً قاطعاً فنتناول اللغة وكأنها عنصر مفصول عن الدين ، ونرى للسياسة كياناً منفصلاً عن قضايا الفن ، ونجمل البنا ان العلوم دائرة معارضة لدائرة الآداب ، وتلوح لنا الشؤون الاقتصادية بعيدة عن

- ١ -

لو سئلنا * ان نصف المجتمع العربي المعاصر بكلمة جامعة تعبر في إنجاز ووضوح عن حالته الحاضرة ، لوصفناه بأنه مجتمع «قلق» ، ولأمدتنا الكلمة بمعان واسعة تشمل مختلف الجهات العملية والانفعالية والذهنية لهذا المجتمع . والقلق من وجهة النظر الاجتماعية نذير غاطفي يرفع صوته ليدلنا على ان جهة من حياتنا قد فقدت نقطة ارتكازها وبدأت تنهار . فهو أشبهه بجرس خطر ترسله اعماقنا الصامتة وتومي به الى إنذارنا . إننا

نقلق ، لأننا قد بدأنا نملك وعياً بحياة أسمي من الحياة التي نحياها ، وكأننا قد بدأنا نتجزأ الى كيانين احدهما يدرك الحاضر والآخر يدرك مستقبلنا حياً يجعله

يقارن وينفعل ويبدأ بالاحتجاج . فالقلق ليس إلا رد فعل صحي نواجه به نقص حياتنا . إنه أشبه بالحمى التي يقابل بها الجسم الصحيح طلائع المرض المهاجم .

وهذا القلق يتخذ اشكالا مختلفة ، منها الشكل البسيط الذي يعانیه الافراد على صورة توتر نفسي مستمر ، ومنها اشكال معقدة أبرزها ما سنسميه هنا بقلق المقاييس ونعني به تأرجح نظمنا وعدم ارتكازها الى مستند نظري ثابت . فنحن اجمالاً قوم حائرون لا نملك آراء مستقرة ولا نثبت على خطط ، وحتى إذا أُتيح لنا ان نختار خطة عامة فسرعات

(*) نص المحاضرة التي ألقها الآنسة نازك الملائكة في بيروت مساء السبت ١٠ / ٤ / ٥٤ بدعوة من هيئة المحاضرات العامة التابعة لجمعية المقاصد الاسلامية في بيروت ، من سلسلة « نحو عالم عربي أفضل » .

نحو مجتمع عربي أفضل التجزئية في المجتمع العربي بقلم الآنسة نازك الملائكة

شؤون الجمال والعواطف . وهكذا تنتهي بنا كل دراسة الى زاوية ضيقة تصدر منها احكاماً مصطنعة تزيدنا حيرة وارتباكاً . والحق اننا نكاد ننسى ان حياتنا ليست في حقيقتها غير ترابط متين يشد هذه العناصر كلها في وحدة وثيقة ، حتى تكاد كل ظاهرة ان تحتوي في عالمها الاصغر على صورة كاملة للظواهر الاخرى . ان بين مختلف العناصر التي تتألف منها حياة المجتمع علاقة تشبه قانون السبب والنتيجة ، فكل عنصر انما هو نتيجة للعناصر الاخرى وسبب لها ايضاً .

ان تشبيه المجتمع البشري بالكائن العضوي ليس تشبيهاً عاطلاً . وأحد اوجه الشبه ان أي نمّ في وظيفة من وظائف الجسم الاجتماعي لا بد ان يكون مصحوباً او متبوعاً بنمو مماثل في الوظائف الاخرى . كما ان درجة التعقد في الوظيفة الواحدة يمكن ان يعد مظهراً دالاً على تعقد الوظائف الاخرى . وينشأ هذا عن تداخل الوظائف التي توشك ان تشبه الأواني المستطرقة التي تستوي فيها سطوح السوائل ، فما تكاد احدى الجهات تعلق حتى يتسرب العلو ويتوزع على الجهات الاخرى . وهكذا فاننا لا نبعد كثيراً عن الحقيقة عندما نحكم بان ثورة في اساليب العمل يحدثها مصنع صغير للكراسي ، لا بد ان تصبحها على وجه ما ثورة في نواحي الحياة الاخرى . وهذا لأن الثورة في مصنع الكراسي لا يمكن ان تكون قد نبتت نبوتاً سحرياً في لحظة من الزمن ، وانما هي نتيجة اجتماعية معقدة لعشرات من الاسباب التي لا بد ان تكون قد مست في تطورها جهات المجتمع الاخرى . هذا فضلاً عن تأثير هذه الثورة في مختلف المجالات التي تسمها . واذا ضربنا هذه النقطة مثلاً فنختاره من الفن ، استطعنا ان نقول ان الفنان الذي يثور على القيم الباهتة في دائرة فنه ويحل محلها قيماً اخرى جديدة انما هو في آن واحد مظهر لثورة تنهياً في جهات اخرى من المجتمع ، وعامل مؤثر لا بد يؤدي الى ارتفاع المستوى في سائر النواحي . وذلك لأن من طبيعة المجتمع ان تتوازن فيه القوى كما تتوازن سطوح السوائل ، فما تكاد جهة معينة فيه تتطور وتصدر في نموها حتى تتوتر الجهات الاخرى وتتصدع اسمها وتبدأ بالانفجار .

والنتيجة المباشرة لهذا الاتجاه التجزيئي هي ظاهرة (التضخم) التي نلمسها في مختلف نواحي حياتنا . فنحن نفتح بعض الظواهر قيمة اعظم مما تستأهلها الى جانب الظواهر

الاخرى ، فنضخم احد عناصر المجال تضخيماً شديداً لا نلفظ اليه لاننا قد عزلنا هذا العنصر عن سائر العناصر . وخير مثال لهذا ما نراه اليوم من حدة الاتجاه الى اعتبار السياسة هي الموضوع الوحيد الذي ينبغي ان يشغل ذهن المواطن العربي ، حتى يكاد الفرد الاعتيادي يؤمن ايماناً قاطعاً بان كل نشاط آخر غيرها انما هو ترف بالنسبة اليها ، خاصة ما تعلق بشؤون اللغة والفن والجمال .

ان هذا الاسلوب في التقييم ينم عن ايماننا بإمكان قيام المجتمع على ظاهرة واحدة فيه ، بحيث تصبح هذه الظاهرة مقياساً نحكمه في الظواهر الاخرى . ونحن كلنا قد قابلنا نموذج الرجال الذين يرفضون الفن في احتقار لأنه لا يطعم خبزاً . وهم في الحق يذكروننا بالاسلوب الذي ناقش فيه (فولستاف) قيمة الشرف في بعض مسرحيات شكسبير . فقد وقف يفلسف الشرف على الاسلوب التالي : « أفى وسع الشرف ان يداوي ساقاً ؟ كلا . او يداً ؟ كلا . ايشفي ألم جرح ؟ كلا . الشرف اذن لا يفيد في الجراحة ؟ كلا . اذن فما حاجتي اليه ؟ » وهذا مطابق تماماً للحجج التي يوردها معاصروننا ردّاً على كل نشاط لا يتعلق بشؤون الحياة المعاشية . فكما ان الشرف من وجهة نظر الجراحة عاطل من المعنى ، كذلك يبدو الفن الذي لا يستطيع ان يساهم في الانتخابات ولا ان يعدل معاهدة . وانما ينبع الخطأ في حالة (فولستاف) وحالتنا من التضخم الذي نختار ان نصبه على جهة واحدة من جهات مجال واسع ، بحيث نستحيل هذه الجهة مقياساً نحكمه في سائر الجهات ، بدلاً من ان نعتبر على المقياس الكبير الذي يتحكم في الجهات كلها . فالشرف والجراحة والشعر والسياسة كلها اشياء ضرورية في حياة المجتمع ، ومن السذاجة ان نتخذ واحداً منها مقياساً لفائدة الآخر . وذلك لأن هناك مقياساً واحداً يتحكم فيها كلها وهذا المقياس هو الانسان .

- ٢ -

ان المظهر الأول للتجزئية في المجتمع العربي هو انه ما زال في صميمه مجتمعاً محافظاً ، على الرغم من كل ما اعتراه من تطور في المظاهر . فان التطورات قد دهمته كما تدم موجة جارفة ، فانغمس فيها دون ان يغير اتجاهه الداخلي . ومن ثم فان انوار ما زالت تحتفظ بشكلها على صورة نظم وقوانين . او بكلمة اخرى ان الذي تغير هو الظروف فحسب ، اما الأسس فما زالت هي الاسس التي عرفها اجدادنا منذ قرون طويلة .

والحفاظة مرتبتان ، مرتبة يكون فيها الانسان الحافظ مختاراً يحكم حاجاته في موقفين فيختار أحدهما ، ومرتبة اخرى واطئة تصبح فيها الحافظ اجبارية . فالمرتبة الاولى ايجابية وهي قد

« اننا نريد مجتمعاً تنفس فيه الطاقة الانسانية المبدعة وتخصب وتروع ، مجتمعاً يرتبط فيه القانون والاخلاق والعمل جميعاً بالحاجة البشرية ، فهذا هو المجتمع الأفضل الذي ينبغي ان نتطلع اليه . »

كل متاسك ينمو صاعداً في اتجاه قواه الفطرية كلها . وليس خافياً ان هذه التجزئة التي يسببها المجتمع تدل على ان هذا المجتمع لم يعد كفواً لحماية الجماعة . فالمجتمع الذي لا يضمن تطبيق قوانينه العامة الا باللجوء الى تقسيم الانسان الواحد الى اجزاء مختلفة ، هو حتماً مجتمع مختل .

والاعتراضات التي نحصل عليها من وجهة نظر التاريخ لا تقل صلابة . فالمحافظة في نظر التاريخ تتضمن الفصل بين النظم والزمن . وهذا مخالف للمفهوم التاريخي للقانون وهو مفهوم تطوري ينشأ عن الانسجام التام بين العوامل البيئية والقوانين المفترضة لسير الحضارة ، فلكل ظرف زمني قوانينه الخاصة . ان القوانين التي تناسب الظروف كلها لا بد ان تكون قوانين يتغلب عليها عنصر العمومية وتتعالى عن التفاصيل كذلك الاقوال التي تفتحها المفاتيح كلها . انها قوانين غير تاريخية تتعلق في الفراغ بلا زمان ولا مكان . يضاف الى هذا ان استمرار نظمنا القديمة على ملائمة حاجتنا يدل في وقت واحد على عموميتها وعلى سداجة حاجتنا .

والحق ان القوانين من وجهة النظر التاريخية انما هي افكار ذات ثلاثة ابعاد : بمعنى انها تلائم مكاناً ما في زمان ما فحسب . ولا ينشأ التاريخ القومي الا من تطور هذه الافكار ونموها الدائم مع العصور ، بحيث يمكن ان نقول على وجه ما ان التاريخ هو البعد الرابع للقانون . وهذا يجعل جمود القوانين على شكل معين استمراراً لوضع ذي ثلاثة ابعاد وهو ما لا يمكن قبوله تاريخياً .

اما وجهة النظر القانونية فهي تضع ايدينا على مكان الجرح ، وتدلنا على سر الازمة النفسية التي يعانيها الفرد العربي في هذه الفترة من حياته . ان هناك تعارضاً مستمراً وتصادماً لا ينتهي بين المجال المفترض لسلوك الافراد وحقبة هذا السلوك . والسبب في هذا التعارض ان الجهة النظرية من السلوك قد اكتملت واكتسبت عقوباتها في زمن ، بينما يكتسب السلوك الواقع شكله من متطلبات زمن آخر لا علاقة له بالزمن النظري . او لنقل ان العقوبات تنتمي الى دائرة اخرى غير تلك التي تحددها السلوك . ان دراسة موضوع العقوبات الاجتماعية لا بد ان تنتهي منا

تكون صفة المجتمعات الفتية العاملة . اما المرتبة الثانية فهي ملازمة للمجتمع الهرم ، وهي اشبه بالنكس الذي يعتري شرايين رجل شيخ . او لنقل ان المحافظة في هذه الحالة ضرب من الشيخوخة ، وامتدادها عبر القرون يتضمن فصلاً تاماً بين ظروف أمة ما وقوانينها . وهو فعل لا يستند الى حجة فكل وجهات النظر تدحضه .

فمن وجهة النظر البايولوجية يبدو ان المحافظة مخالفة لحظ النمو الذي تفضله الحياة الكاملة لانها في حقيقتها نوع من السكون يعتري العقل الانساني . اننا حين نقدر المقاييس التي انحدرت اليها جاهزة ، انما تقرّ برغبتنا في الاّ نعكر الراحة التي يتيحها لنا هذا التقديس . والحق ان التقديس يمثل بالاعتبار البايولوجي النقطة المنخفضة في موجة الحياة . لقد خلق الذهن الانساني ليتجدد بالآراء الجديدة تجدداً ابدياً ، وهذا التجدد ضروري لانه ينميه ويمنحه المرونة وقابلية البقاء ، ومن ثم فان سكون المحافظة لا بد ان يكون مضرّاً به . ان السكون ينبغي ان يكون فاصلاً بين حركتين ، وهذا هو المقياس البايولوجي . انه كالنقطة المنخفضة في الموجة فائدتها انها تهيء لقمة جديدة . والموجة عندما تترتب في نقطة منخفضة انما تجمع طاقتها للحركة التالية . وكذلك المحافظة فهي في الحقيقة فترة تجمع يبدأ خلالها الذهن الانساني ليقفز القفزة التالية . فاذا طالت هذه المحافظة قروناً دل الأمر على ان المجتمع قد هرم . ان الموجة التي تبقى في نقطتها السفلى لم تعد موجة على الاطلاق .

وهكذا تصبح المحافظة تحدياً للحياة والحاداً بها ، لانها عندما تفرض فكرة جامدة على حياة انسانية متطورة تعمل قبل كل شيء على ان تشلّ العقل وتسلمه الى السكون . وهي لا تتوصل الى هذا الا بان تفضل الانسان الواحد الى جزئين في احدهما الاندفاع الاجتماعي العمياء ، وفي الآخر العقل المتقاعد الذي تراكم عليه الغبار فوق رف مهجور . وهكذا ينتهي بنا التقديس الى ان يتجزأ الانسان مع انه في الاصل

الى تلك المنطقة الحساسة التي نعارفنا على تسميتها بالضمير. ونقصد بها مجموعة النواهي والزواجر المقبولة في مجتمع ما . والمجتمع يتناول افراده منذ مولدهم فيغرس فيهم مبادئ ضميره بتفاصيلها، حتى اذا ارتكب الفرد عملاً مخالفاً واخطأته العقوبة القانونية تناولته عقوبة اعماقه . فالضمير على هذا منطقة اجتماعية تكمن في اعماقنا، وهي منطقة مسورة لا تستطيع اقتحامها. ان المجتمع يفلها بنفسه. وهذه الحصانة التي يملكها الضمير تجعله قوة مخيفة في وسعها ان تهدم الحياة وتبنيها . والامر يتوقف على نوع محتوياته. ففي المجتمع القوي الذي يستمد عقوباته من امكانيات الظروف القائمة يصبح الضمير قوة خير خصة تدفع بالافراد الى الحيوية والجماسة وغنى الروح . اما في المجتمع المتحلل فهو يصبح طاغية مستبداً يصب العذاب على الافراد لانه يستند الى تفاصيل تعارض ظروف الحياة التي تتاح للافراد. وهذه هي حالة مجتمعا العربي المعاصر، فهو يمر بمرحلة يتعارض فيها الضمير مع الظروف القائمة . والفرد الذي يعيش في مثل هذا المجتمع يحتمل بالضرورة وخز ضميره دون ذنب ، لان الظروف التي تسوقه الى ارتكاب العمل هي نفسها التي تحرض عليه ضميره . وهذه الحالة لا تقبل من وجهة نظر القانون ، فالاصل في كل عقوبة ان تكون مستمدة من الظروف البيئية والطبيعة الانسانية .

والحالة تثير اعتراضات مماثلة من وجهة نظر الاجتماع. وذلك لان الغرض الاساسي من وجود المجتمع هو حماية الافراد، وهذا الغرض يبدو مفقوداً في حالتنا هذه . ان المجتمع الذي يسلط على افراده ضميراً أحمق مستبداً، انما هو عدو للفرد بدلاً من ان يكون صديقاً له يعينه على ابراز مواهبه ويؤدي به الى طريق الغبطة والعمل . فهو يتطلب منه اشياء لا يبيحها مندوبه السري: الضمير، ويحيط الافراد بظروف تضطرم الى الاخلال بواجباتهم المفروضة ثم يعاقبهم على هذا الاخلال وفق القواعد القديمة، فكأنه في هذه الحالة يخونهم ، كذلك الملك الطاغية الذي كان يسقي رجال حاشيته الخمر ثم يجلدهم لانهم يتربحون .

ان المجتمع في هذه الحالة يستحيل الى اثنين : واحد يبلي الاعمال على الافراد والثاني يصدر الاحكام والعقوبات . او انه ينقسم الى اعمال تقف في جهة ، واحكام تصدر من جهة اخرى . ومعنى هذا ان شطراً منه هو الذي يرتكب الاخلال والشطرن الثاني هو الذي يتلقى العقوبة . وكل هذا ينتهي حتماً الى ان المجتمع قد تفكك وتخلي عن وظيفته الاساسية، فلم يعد كياناً

موحداً تنمو عناصره كلها في اتجاه واحد ، وانما بات كل عنصر فيه يتجه الى جهة خاصة في فوضى وارتباك .

ولا يقف عجز المجتمع عن حماية افراده عند حدوده السلبية وانما يتعداها الى عرقلة نومهم بالضحيج الذي يحدته ضميره الهرم، ولذلك ينبغي الا يتحول الضمير الى قطعة جامدة عمياء تقبع في اعماقنا معتصمة بالظلام. ان الضمير ينبغي الا يكون عنكبوتاً. وعلى المجتمع ان يعمل على تطوير محتوياته تحاشياً لثروته والا فهو يظل يصرخ في اعماقنا ويخلق لنا عشرات من المشاكل. فهو على اثرنا ابدأً ، لانه ينبع من اعماقنا الاجتماعية. وهذه الاعماق ليست ملكاً لنا .

- ٣ -

وإذا انتقلنا الى ميدان الاخلاق صادفنا الاختلال نفسه ، والاخلاق هي في الحق الجانب الفردي من القانون ، ولذلك فنحن نجد هنا السمات العامة التي وجدناها هناك ، من تجزيئية وتضخيم لطواهر معينة .

وأول ما نلاحظه ان الاخلاق العربية تقيم هاوية سحيقة بين العقل والعاطفة . فالمجتمع العربي ما زال محتفظاً بالميل القديم الى اعتبار العواطف شيئاً مناقضاً للتفكير والتعقل ، ولم يزل يعدّ كبت المشاعر مظهراً ملازماً للحكمة . إنه يعتقد ان بين العقل والاحساس حروباً لا نهاية لها ، وان الانسان الذي يستحق الاعجاب هو الذي يسيطر على احساسه ويخلو من العواطف . والمثل الاخلاقي العربي الذي يجعل من الرقة ضعفاً ما زال ملهوساً في حياتنا العاطفية، حيث نجد الرجل المعاصر لم يزل يحتقر ان يذرف الدموع حتى في أدق الحالات. كما انه على العموم يترفع عن الجهر بالحب ويعتبر هذا جانب لين في حياته ينبغي ان يطوى . وتبلغ هذه العقيدة درجتها القصوى كلما انحدرنا نحو الطبقات الشعبية العامة ، فهناك منجد النموذج المفضل للرجل نموذجاً قاسياً ، حتى يكاد أغلب الرجال يفخرون بمقدرتهم على تعذيب فطة أو انتزاع عنق عصفور . وما هذا إلا لأن العاطفي يعد الرقة والحساسية والشفقة مظاهر نسائية ... وهو يجب ان يكون رجلاً .

إن هذا الفصل بين العاطفة والتفكير يرتكز في اساسه الى النظرة القديمة التي كانت تزعم ان الانسان مقسم الى اجزاء بعضها خير وبعضها شرير . وهذه النظرة لا تملك معنى من وجهة نظر علم الحياة، فالانسان متماسك، وتقسيمه امرٌ مستحيل

علمياً . والحق ان للعواطف قيمة بايولوجية عظيمة في حياة الانسان، ومن دونها تتوقف الحياة. وقد وجدت مشاعر الفرح والحزن والحب والمقت والقلق والشوق والطموح والغيرة لا لتكون قيوداً للانسان ، وإنما لتؤدي وظيفة فيزيولوجية رئيسية . وهذا يجعل مبدأ العقل المجرد مستحيلًا . إننا عاطفيون لأننا نحتاج الى ان نكون عاطفيين . اما ان نحاول قتل عواطفنا فهو يؤدي حتماً الى ان نضيّق إمكانياتنا الانسانية .

هذا فضلاً عن ان الحكم بالشر والنقص على جهات معينة من الانسان ، يفترض مقياساً خارجياً لا تعرفه البشرية . فحياتنا لا تقدم لنا ولو نموذجاً صغيراً لهذا العقل المثالي المجرد الذي تتجه بنا اخلاقنا الوضعية الى تقليده ، لأننا في الحقيقة لا نعرف أية صورة اخرى غير صورة إنساننا الأرضي . هذا . فهو الحقيقة الوحيدة التي نملكها ، ولذلك ينبغي ان نتخذ نقطة نبدأ منها كل مقياس اخلاقي ندين به . فالانسان قد وجد في الطبيعة قبل ان توجد آراؤنا الصغيرة فيه وفلسفاتنا ، وإنه لتطاول منا ان نجلس على كراسينا المريحة في ايام الصحو والرخاء فنصدر عليه احكاماً تبت فيه هذه الجهة وتقص تلك وفق رغباتنا .

إن هذا المجتمع الذي يجرىء الانسان الواحد الى شرّ وخير إنما يعلن عجزه عن حماية افراده ، ومثله في هذا كمثل خياط مبتدئ، يضع قفازاً ذا اربعة اصابع لكفّ إنسانية طبيعية ، ثم يطلب بتر الاصبع الخامسة بدعوى انه شربير لا فائدة له . ذلك ان هذا الخياط يصنع ظروفًا مبتدلة تجعل شيئاً رائعاً كالاصبع يبدو شرّاً ينبغي بتره . وهذا ما يصنع المجتمع العربي بالانسان . فهو بدلاً من ان يتناوله ويصوغ له مقاييس تقدر ميوله وإمكانياته الفطرية وتعينها على الانطلاق والحيوية . يصوغ مُثلاً ضيقة تختنق طاقته وتشلّها .

اننا نعتقد ان الانسان هو معجزة الطبيعة الكبرى التي لم يكشف عنها الغطاء بعد وان اية شريعة تؤدي بالطبيعة الانسانية الى الانكماش والضمور وتجعل القوى الروحية تتبدد وتضيع لا بد ان تكون شريعة صيبانية تلحد بالطبيعة المبدعة الحكيمة ، وليس الشرّ والنقص إلا في قوانيننا التي نريد ان نصحح بها اخطاء الطبيعة الكاملة .

اما المظهر الثاني للنجزيئية في ميدان الاخلاق، فهو اسلوبنا في النظر الى قضايا الاخلاق ، وهو اسلوب يستند الى الاعتقاد بان للاخلاق مقياساً ثابتاً لا تغيره العصور ولا البيئات، لأنه نهائي

ولأنه غاية نفسه ، وكان مبدأنا هو : « الاخلاق من أجل الاخلاق . » بدلاً من : « الاخلاق من أجل الانسان . » ان الحقيقة التي ينساها الاخلاقيون عندنا هي ان الانسان ليس موضوعاً مجرداً، وإنما هو حادث بايولوجي . او انه ليس كتلة وإنما هو عمالية . ومن ثم فان كل ما يتعلق بهذا الانسان ينبغي ان يكون متصفاً بالحركة وقابلية التطور . فالسكون نقطة لا تمر بها حياتنا ، وإنما تنتهي اليها . اننا نسكن عندما نموت . وعلى هذا فان مفهوم الاخلاق الانسانية لا يمكن ان ينطوي على سكون وإنما يجدر به ان يكون متحركاً دائماً في مجال الحياة الواسع . والحركة الفاعلة يجب ان تكون هي الأساس في كل نظام اخلاقي بشري ، لان الحركة هي حاجة الحياة القصوى . ونحن إذ أقررنا هذا، فسئى فوراً ان الاخلاق التي يدين بها المجتمع العربي اخلاق سكونية سالبة تتخذ نقطة ارتكازها في المظهر لا في الفعل .

وخير دليل على السكونية في اخلاقنا احترامنا التقديسي لفضائل مثل العفة والنزاهة والاباء والصدق فهي كلها لو دققنا فضائل سالبة لا تنطوي على فعل وانما تستند الى امتناع . فالعفة مثلاً ليست فعلاً وانما هي امتناع عن فعل وكذلك النزاهة والصدق والصبر والاباء والانفة وغيرها . اننا لا نحاول إطلاقاً ان ننكر المضمون الجميل لبعض هذه الصفات، إلا اننا ننكر ان تكون لها فائدة ايجابية للحياة . والمضمون الفلسفي للخير يجب ان يشمل أداء عمل يفيد الانسانية ويضيف الى جمال الحياة وخصوبة الارض ويشق للنوع البشري طرقاً جديدة الى الامام . اما الامتناع فهو خلق سكوني، لا تنبع فائدته إلا من اعتبارات موضوعية لا تعترف بها الحياة .

ان إلحاحنا على الفائدة البايولوجية التي يجب ان تتوخاها كل اخلاق انسانية يجعل النظرة العربية الى الاخلاق نظرة غائبة هدفها الاخلاق لا الانسان . والمجتمع العربي يحتاج اليوم الى ان يوسع دائرة اعتباراته ، فيدخل الاخلاق الايجابية في دائرة الضرورات وينحي الاخلاق السكونية عن المركز . ان المودة والكرم والرحمة والاقدام والعمل والثبات واللطف صفات اجدر بالعباية والاحترام من الصفات السلبية التي ذكرناها . ومن المؤسف ان يمضي المجتمع في اعتبارها ضرباً من الترف الخلفي لا تدخل في المقاييس الاساسية . فان في هذا تجزيئية تعزل الاخلاق عن الحياة ، فتقيم الفضائل والردائل تقيماً

يجعل الفرد يعتاض عن تحقيق الخبر تحقيقاً ايجابياً ويقنع نفسه بخيال الشرف السلبي الذي يظنه يعني عن كل صفة اخرى. ذلك انه لا يسرق ومن ثم فهو نزيه ، وهو لا يكذب فهو إذن صادق، وهو لا يشكو فهو صبور، وهكذا يحصل الفرد العربي على التخليق دون ان يكلفه هذا جهداً . وهذا هو النقد الاكبر الذي نوجهه الى نظامنا الاخلاقي ، فهو نظام يفصل بين الاخلاق وموضوعها .

- ٤ -

وإذا انتقلنا الى موضوع المرأة صادفنا التجزئية في مظاهر اكثر تنوعاً وتعددآ . فالموضوع كله قائم على تجزئة للمجتمع تقسه الى نساء ورجال . وقد جرت العادة على ان نتحدث عن مشاكلنا الادبية والسياسية والاجتماعية مصنفة ونعزل من بينها مشكلة خاصة نسميها مشكلة المرأة، وكأن المشاكل الاخرى هي مشاكل الرجال فحسب . وهكذا نرى الصحف والاذاعات تخصص زوايا مبتذلة صغيرة تناول فيها الاشياء التي تفترض ألا شيء سواها يهم النساء كالازياء وتسليية الضيوف والمجاملة وشؤون المنزل وغير ذلك بما لا تخلو منه حياة الانسان دون ان يكون عنصراً تقوم عليه الحياة .

وقد ادت هذه التجزئية الى مشكلة تقسيم العمل بين الرجل والمرأة . فانه تقسيم استندنا فيه الى الجنس لا الى الكفايات الطبيعية والميول، فما دامت المرأة امرأة فهي ملازمة بان تقصر نشاطها على العمل المنزلي مهما كانت ملكاتها الفطرية واتجاهاتها . ولقد كان لهذا التقسيم نتائج عاطفية واجتماعية عميقة في سلوك المرأة واخلاقها ، وذلك لسبب بسيط هو ان الاعمال المنزلية لا تستنفد من القوى العقلية والنفسية التي يملكها الانسان الا جزءاً يسيراً محدوداً ، فهي تكاد لا تزيد على ان تكون نشاطاً يدوياً محضاً يرمز جهات قليلة من وظائف الجسم الكثيرة المعقدة . ومن ثم فهو لا يستفيد من كل ما ركب في المرأة من طاقة انسانية محتشدة . وهذا ليس تبذيراً لا يبرره شيء فحسب ، وانما هو ايضاً مصدر خطر على كيان المرأة بما يسببه لها من تفاوت في مستوياتها الوظيفية .

نتج عن هذه التجزئة الوظيفية ثلاث نتائج نامسها واضحة في حياة المرأة العربية. واول نتيجة ان جهة خاصة من المرأة تنمو بينما تتوقف الجهات الاخرى . ويبرز هذا على شكل ركود ملحوظ في القوى الذهنية والعاطفية ... اما النشاط

الذهني فنحن نتفق على انه نادر بين نساؤنا المعاصرات حتى يكاد الرجل المتوسط يعدّه شذوذاً حين يظهر. واما النشاط العاطفي فلعلنا لن نتفق حوله. فالرأي الشائع هو ان المرأة تملك عواطف غريزية مكتملة ، الا انها لا تملك افكاراً ، وهذه العواطف في نظرهم تغني غناء كاملاً عن الذهن الذي لا تستعمله المرأة. وقد ساعد الفنانون على انتشار هذه الفكرة عندما صوروا الأمومة وحنانها وغير ذلك .

على اننا لو رجعنا الى قواعد النمو العضوي لوجدنا ان من غير المقبول منطقياً ان تنمو جهة معينة في حياتنا الانسانية دون الجهات الاخرى. والعاطفة ليست منفصلة عن الفكر لتنمو منعزلة عنه ، وذلك لانه يديرها كما يدير الجسم كله . ومعنى هذا ان المرأة ان كانت لا تملك ذهنياً مرناً نامياً فلا مجال لان تملك مشاعر متكاملة ، فالتفكير والشعور كلاهما محصول اجتماعي فيزيولوجي ومن ثم فهما ينموان معاً ، وحين يتوقف احدهما ويشل يتعرض الآخر الى التجربة نفسها .

والحق ان المرأة في حالتها الحاضرة لا تملك عواطف ناضجة ، فهي مفلسة في الجهة الشعورية افلاسها في الجهة العقلية. ان العاطفة ليست كمية ثابتة تمنحها الطبيعة للفرد وانما هي كتلة تنتظر النمو والاتساع والنضج . انها تكبر مع الانسان وتخضع لنوع من التربية الدقيقة المتصلة . ولهذا نجد أن الانسان المثقف يملك من العواطف اضعاف ما يملك الجاهل . لا بل ان رجل الشارع ليس مكتمل العواطف على الاطلاق ، وانما هو رجل عاطفي فحسب . ونقصد بالعاطفية هنا انه يملك ما يملكه كل مخلوق حي من استجابات شعورية لمواقف معينة . وهو كثيراً ما يلوح عاطفياً بحكم العادة الجارية التي تخم نوعاً من الاستجابة لنوع من المواقف . وهذا شيء غير العاطفة المكتملة بالمعنى الاجتماعي الواسع . فالاكتمال العاطفي حالة عالية معقدة من الانفعال يعرفها الناضجون فحسب. انها نموٌ روحي يجعل الانسان يحس بعواطف غنية تجاه الاشياء فينقل للجمال ، ويتذوق الحب الرفيع ، ويحس بالنفور من القبح والجور والتناقض، ويضحك من اعماق قلبه وقت الضحك ، كما يبكي في حرارة في حالات الحزن ، وتعتبره الحماسة والشوق والقلق المبهم وغير ذلك من الانفعالات التي هي مزية انسانية تميز المثقف الناضج عن الجاهل الفج. فاین هذا الاكتمال الشعوري في حياة المرأة؟ كل ما هناك انها شعورية بالمعنى اللفظ الذي شرحناه ، وهذا هو الموقف

- التتمة على الصفحة ٧٦ -